

# الحاضر والمستقبل

المساواة بين الجنسين والسلام والأمن  
في عصر الكورونا

# 1. المقدمة

## المعلومات الأساسية والأهداف

تمت هذه الشراكة بين منظمة "حركة النوع الاجتماعي من أجل السلام والأمن (GAPS)" و"الحركة القانونية العالمية (LAW)" و"مركز الموارد للمساواة بين الجنسين في لبنان (أبعاد)" بهدف جمع بيانات في بلدان متعددة حول آثار وباء كورونا المستجد (كوفيد-19) على المساواة بين الجنسين والسلام والأمن. وتعتزم منظمة GAPS وشريكاتها نشر 10 أوراق قطرية قائمة على الأدلة بشأن الآثار القصيرة والطويلة الأجل لوباء كورونا المستجد من منظور النوع الاجتماعي وأيضاً ورقة شاملة متعددة الأقطار قائمة على الأدلة. والغرض من ذلك هو تقييم آثار وباء كورونا المستجد والأوبئة المستقبلية على النوع الاجتماعي والسلام والأمن ورفع توصيات بشأن الإجراءات الوطنية والدولية للاستجابة لها.

## منهجية البحث

تستند التوصيات الواردة في هذا التقرير القطري الخاص بلبنان على أدلة مستخلصة من مقابلات أجرتها منظمة "أبعاد" مع مقدمي معلومات رئيسيين من منظمات معنية بحقوق المرأة ومنظمات دولية في لبنان. وقد اقتصرت المشاركة في المقابلات على قيادات نسائية أو عضوات أو عاملات من المجتمع المدني المحلي ومنظمات دولية ومعاهد متخصصة بالبحوث والسياسات ومجموعات من النساء العاملات. ومن الجدير بالذكر أن هؤلاء المشاركات إما يعملن مباشرةً مع مجموعات مختلفة من النساء والفتيات المتضررات من وباء كورونا في لبنان، أو يقمن بتمثيلهن من خلال منظماتهن وبرامجهن. إلى ذلك، يقدمن من خلال مشاركتهن رؤية متعددة الجوانب من منظور النوع الاجتماعي لآثار وباء كورونا في لبنان. وقد استُخدمت هذه الرؤية، بالاقتران مع دراسة مكتبية لبحث قطري، لإعداد ثماني توصيات خاصة بكل بلد بشأن الاستجابة لآثار وباء كورونا على النوع الاجتماعي والسلام والأمن. وأخيراً وليس آخراً، تعرب منظمات "LAW" و"أبعاد" و"GAPS" عن شكرها وتقديرها للمنظمات والأفراد الذين شاركوا في المقابلات وساعدوا في إعداد هذا التقرير. علماً أنه ولدواع أمنية لم تُذكر في هذا التقرير أسماء المنظمات المشاركة، إلا أن الشركاء في المشروع ممتنون لوقتهم ومعرفتهم وخبرتهم.

## السياق في لبنان

يواجه لبنان أزمات سياسية واقتصادية ومالية أدت إلى الإجحاف والبطالة والتشرد وزادت من انعدام الأمن الغذائي. ولذلك انطلقت في تشرين الأول/أكتوبر 2019 مظاهرات حاشدة للاحتجاج على سوء الإدارة المتواصل والفساد المستشري وحالة الجمود السياسي التي تسود البلاد بسبب طبقة سياسية مستحكمة. وجاء ذلك مصحوباً بهبوط حاد في العملة وتدهور في الوضع الاقتصادي. وفي أيار/مايو 2020، قُدّرت نسبة الرازحين تحت خط الفقر بنحو 55 في المئة من إجمالي السكان، أي ضعف النسبة التي سُجلت قبل عام. هذا وقد ارتفعت أسعار السلع الاستهلاكية ارتفاعاً جنونياً وأصبحت بالتالي السلع الأساسية بعيداً عن متناول الكثير من اللبنانيين وأيضاً اللاجئين السوريين والفلسطينيين. ومن الجدير بالذكر أن لبنان يستضيف ما يقدرُ بمليون وخمسمئة ألف لاجئ سوري وحوالي 192 ألف لاجئ فلسطيني.

إلا أن الأمر لم يتوقف عند ذلك الحد، فقد تفاقمت هذه الصعوبات مع تفشي وباء كورونا المستجد وتدابير الحجر المتخذة لاحتوائه. وفي هذا الإطار، يشير برنامج الغذاء العالمي إلى أن نسبة النساء السوريات اللواتي فقدن عملهن بسبب وباء كورونا المستجد بلغت 61 في المئة مقابل 46 في المئة من الرجال السوريين. كما كانت النساء اللبنانيات أكثر عرضةً من الرجال اللبنانيين لتزايد التوترات والحوادث العنيفة بسبب الوضع الاقتصادي. هذا وقد شهد الخط الساخن الخاص بالحماية الذي أنشأته منظمة "LAW" زيادةً في الاتصالات بنسبة 1,425 في المئة في الفترة الممتدة بين نيسان/أبريل 2020 وأيلول/سبتمبر 2020. وعلى الجانب الآخر، يستضيف لبنان 250 ألف عامل منزلي أجنبي، أغلبيتهم من النساء. وفي تقييم سريع للاحتياجات أجرتها حركة مناهضة العنصرية (ARM) في نيسان/أبريل 2020، تبين أن نسبة العاملات المنزليات الأجنبية في لبنان اللواتي خسرن عملهن بلغت 40 في المئة بعد تفشي وباء كورونا و58 في المئة منذ بداية الأزمة الاقتصادية في العام 2019.

سلط انفجار مرفأ بيروت في 4 آب/أغسطس 2020 الضوء على تهميش النساء والفتيات. فقد ازداد خطر العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي ضد النساء والفتيات بسبب الانفجار. ووفقاً لتقييم سريع أجرته هيئة الأمم المتحدة للمرأة ووكالة التعاون الفني والتنمية (ACTED) إثر الانفجار، تبين أن المسنات والأشخاص الذين يعانون من أمراض مزمنة والأشخاص ذوي الإعاقة والأسر التي يعيها كبار السن هم الأكثر احتياجاً إلى المساعدة في مجال الحماية بعد الانفجار. كما ركز استطلاع آخر على كيفية تعزيز دور النساء والفتيات كمقدمات رعاية للأسرة بعد الانفجار، لا سيما وأن أفراد أسرهن باتوا الآن على الأرجح في عداد المصابين أو العاجزين أو المكرويين.

وحتى قبل تفشي وباء كورونا ومرفأ بيروت، كانت جذور اللامساواة بين الجنسين متعمقة ومتجذرة في تربة لبنان، وهذا يعني أن أي أزمة ستزيد الطين بلّة وترفع من حدّة المخاطر والحساسيات التي تواجهها النساء والفتيات. واللافت أن لبنان يحتل المركز 145 من أصل 153 في مؤشر الفجوة بين الجنسين العالمية تصنيف المنتدى الاقتصادي العالمي والمركز 139 في المشاركة الاقتصادية للمرأة. ومن جهة أخرى، يفترق النظام القانوني اللبناني إلى أحكام تحمي النساء والفتيات من الاعتصاب الزوجي، بينما لا يزال الزواج المبكر سائداً لا سيما وسط اللاجئين السوريين حيث يسجل نسبة مرتفعة تصل إلى 40.5 في المئة من فئات عمرية محددة، وفقاً لاستطلاع أجرته منظمة اليونيسف. هذا وقد أشارت إحدى المشاركات في المقابلات الجارية لهذه الدراسة إلى أن الزواج المبكر ارتفع بسبب الأزمة الاقتصادية. وكذلك تستثني قوانين العمل اللبنانية العاملات/العمال المنزليات/الجنسيات/الأجانب من أحكامها الخاصة بالحماية. فيستعيز العاملات/ون الأجانب عنها بعقد عمل من نوع آخر للحصول على الإقامة وحقوقهم، وهو ما يعرف بنظام الكفالة. وفي سياق آخر، تتم الاستعانة بالمادة 534 من قانون العقوبات اللبناني لمقاضاة الأشخاص من مجتمع الميم بتهمة "إقامة علاقات جنسية شاذة". وفي المحصلة، تشكل هذه بعض المجالات التي تدافع عنها قيادات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.

ولهذا لا يمكن النظر إلى وباء كورونا معزول عن هذا الإطار المعقد من الصعوبات والتحديات الذي يشكل هو جزءاً منه.

### أهم الاستنتاجات المستخلصة من المشاورات

- غياب التمثيل النسائي عن مناصب وعمليات صنع القرار، ما يؤدي إلى عدم مراعاة النوع الاجتماعي عند الاستجابة لوباء كورونا وكذلك عدم تلبية احتياجات مختلف المجتمعات بجميع جوانبها. وعلى الرغم من استنفار جماعات مثل عاملات المنازل الأجنبية للتعبير عن احتياجاتهم، إلا أن ذلك لم يفض إلى تمثيلهن في عملية صنع القرارات.
  - تقدم النساء والمراهقات في المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية تقييم احتياجات مراعي للنوع الاجتماعي ولاحتياجات المجتمع، ولكن قد يغفلهن (بل غالباً ما يغفلهن) التمويل الإجمالي الدولي.
  - على الرغم من ارتفاع معدل العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي خلال فترات الإغلاق، إلا أن الاستجابة الإنسانية الطارئة للأزمة الاقتصادية وانفجار مرفأ بيروت قد أدت إلى إرجاء الحديث عن اللامساواة بين الجنسين. كما انخفض الشعور بالأمان لدى النساء والفتيات واللاجئات والمهاجرات والأشخاص مغاييري الهوية الجنسية في الأماكن العامة بسبب زيادة الهيمنة العسكرية للاستجابة للانفجار وفرض الإغلاق.
  - تتعرقل حماية الفئات المستضعفة مثل النساء والفتيات وعاملات المنازل الأجنبية واللاجئات ومجتمع الميم في المنزل وفي الأماكن العامة وفي أماكن العمل بسبب الثغرات التي تعترى التشريعات القائمة، فضلاً عن التمييز الذي يمارس ضد هذه الفئات. باتت نقاط الضعف هذه أكثر وضوحاً خلال تفشي وباء كورونا.
  - تؤدي الأعراف الاجتماعية والثقافية، التي تزداد حدتها جراء انعدام الوصول إلى المعلومات الجيدة، إلى تعزيز التفاوتات بين الجنسين وتفاقم الآثار الناجمة عن وباء كورونا المستجد على صحة النساء والفتيات وسلامتهن وقدرتهن على طلب الحماية.
  - تواجه النساء والفتيات تحديات في الحصول على خدمات النظافة والصرف الصحي والصحة الإنجابية على وقع ارتفاع أسعار هذه المنتجات والخدمات عقب الأزمة الاقتصادية. وبما أن الموارد المتوفرة في نظام الرعاية الصحية مُنصبة على مواجهة وباء كورونا، لا يتم إنفاق سوى القليل جداً لتلبية احتياجات الصحة الجنسية والإنجابية.
  - تضععت شبكات الدعم وشبكات الأمان بسبب القيود المفروضة على التنقل وانقطاع عمليات المنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية، ولذلك يتم تقديم العديد من الخدمات عبر الإنترنت. ولكن هذا يعني أن النساء والفتيات غير القادرات على الوصول إلى الإنترنت أو حضور الجلسات عبر الإنترنت لأسباب عديدة لا يستطعن الاستفادة من هذه الخدمات. كانت العاملات الأجنبية واللاجئات أيضاً ضحايا انخفاض الحماية الاجتماعية.
- ولهذا اعتبرت أغلبية المشاركات في المقابلات أن الاستجابة لوباء كورونا حتى الآن غير مراعية للنوع الاجتماعي وغير شاملة لتهيئة طويلة الأجل واستراتيجية لتلبية احتياجات مختلف المجتمعات وإنهاء عدم المساواة بين الجنسين والعنف ضد النساء و الفتيات.

## 2. التوصيات

- 2.1 **تمويل منظمات حقوق المرأة والمجتمع المدني:** من الضروري أن تقوم المنظمات المانحة بإدراج التحديات التي يطرحها وباء كورونا في عملها في مجال المساواة بين الجنسين. وبالتالي يتعين على الجهات المانحة زيادة التمويل من أجل تزويد منظمات المجتمع المدني، لا سيما منظمات حقوق المرأة، بالمرونة لتمكين من توسيع نطاق عملها والتهيؤ للتصدي للتحديات المحلية من منظور النوع الاجتماعي؛ على أن يكون التمويل مستداماً وطويل الأجل واستراتيجياً ومُنصباً نحو منظمات معنية بحقوق المرأة خارج بيروت ومنظمات صغيرة غير معروفة جداً من قبل المجتمع الدولي.
- 2.2 **خطة عمل وطنية للخدمات الصحية المتعلقة بالنوع الاجتماعي:** لا بدّ للخطة الوطنية الخاصة بالاستجابة لوباء كورونا من أن تأخذ في الحسبان احتياجات المجتمعات المهمشة وتخصص الموارد اللازمة لتأمين خدمات صحية تشمل الرعاية الصحية الأولية والفحوصات المجانية أو المدعومة لوباء كورونا وحقوق رعاية الصحة الجنسية والإنجابية. كما يجب على الحكومة والمجتمع الدولي بحث إمكانية نشر وحدات متنقلة لتلبية الاحتياجات على صعيد المجتمع، وتحديد احتياجات النساء والفتيات المهمشات. وبالتالي ينبغي لخطط العمل أن تعهد إلى الجهات المحلية ومنظمات حقوق المرأة ومنظمات المجتمع المدني المتمحورة حول المرأة مهمة تحديد احتياجات المجتمع لإيجاد حلول مستدامة وذات طابع مؤسسي لمعالجة القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. ويجب أيضاً أن تشمل الخطة حقوق الصحة الجنسية والإنجابية والاحتياجات الأساسية للنساء والفتيات.
- 2.3 **مشاركة هادفة للنساء والفتيات:** يُعدّ تمثيل النساء والفتيات، لا سيما أولئك المنتميات إلى مجتمعات مهمشة، أمراً بالغ الأهمية لتحديد احتياجات المجتمع وطرح منظور النوع الاجتماعي عند إعداد خطط العمل والحملات، تحديداً أثناء الاستجابة للأوبئة والأزمات. ويجب على المجتمع الدولي والمنظمات المانحة الضغط من أجل إدماج هادف للنساء والفتيات في تقييم العمل الإنساني والتخطيط له وتنفيذه. ولا بدّ من تمثيل المرأة في عمليات التشاور وأدوار صنع القرار وحملات التوعية مع الجهات الفاعلة الوطنية والدولية والمحلية.
- 2.4 **منع العنف القائم على النوع الاجتماعي والحماية منه والاستجابة له:** يجب على الحكومة اللبنانية تعزيز تدابير الاستجابة المؤسسية لمنع العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي وحماية المجتمعات المهمشة والاستجابة بصورة فعالة. كما يجب أن تشمل إجراءات المستجيبين الأوائل توفير الدعم النفسي والاجتماعي والمأوى والأماكن الآمنة والخطوط الساخنة لضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي والناجين منه. ويتعين أيضاً على الحكومة اللبنانية التنسيق مع المنظمات المحلية لتشكيل فرق دعم للناجين. والأهم من ذلك، يجدر بالتدابير المتعلقة بالعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي أن تشمل النساء والفتيات في المجتمعات المتضررة. كما يجب ضمان استمرارية عمل آليات العدالة خلال حالات الطوارئ لتمكين الضحايا والناجين من الإبلاغ عن حالات العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي.
- 2.5 **معلومات ضرورية عن وباء كورونا المستجد والمجتمعات المهمشة والوصول إلى التكنولوجيا:** يجب على الحكومة اللبنانية اتخاذ الخطوات التالية لضمان حصول المجتمعات المهمشة على معلومات ضرورية بشأن وباء كورونا المستجد والأوضاع الصحية المستقبلية وحالات أخرى طارئة: (1) نشر معلومات ضرورية بشأن وباء كورونا المستجد ومرافق الفحص والوصول إلى العدالة والخدمات الأساسية من خلال بيانات مؤكدة على منصات وسائل التواصل الاجتماعي؛ (2) تجهيز منظمات المجتمع المدني الشعبية لنشر معلومات من منظور النوع الاجتماعي للمجتمعات المهمشة حول الوصول إلى الخدمات الصحية والعدالة؛ (3) اتخاذ التدابير المناسبة لمنع نشر معلومات مضللة ومساءلة الأشخاص الذين ينشرون معلومات مضللة؛ (4) على المجتمع الدولي ومنظمات المجتمع المدني التعاون مع الحكومة اللبنانية وتزويدها بالدعم التقني والضغط من أجل إعداد المعلومات الضرورية ونشرها بشكل نماذج تحت عنوان "اعرف حقوقك"؛ (5) على الحكومة اللبنانية أيضاً ضمان توفر خدمات إنترنت جيدة بأسعار معقولة لجميع المجتمعات ليتمكنوا من الوصول إلى الخدمات الأساسية.
- 2.6 **قوانين عمل وتوظيف تكميلية والوصول إلى العدالة:** يجب على المجتمع الدولي الضغط من أجل سياسات وقائية تحمي حقوق النساء والفتيات ومجتمع الميم. ويجب على الحكومة اللبنانية تخصيص الموارد لتحسين الوصول إلى العدالة للمجتمعات المهمشة، بما في ذلك العاملات الأجنبيات واللاجئات. ويجدر بقوانين الطوارئ وضع السياسات أن تشتمل على منظور النوع الاجتماعي وأن تحمي النساء والفتيات من إساءة المعاملة والاستغلال في المنزل وفي مكان العمل. كما يجب اتخاذ تدابير لتأمين حقوق العاملات غير الرسميات وحمايتهن من السياسات التمييزية وإلغاء نظام الكفالة.

2.7 **تغيير المعايير الاجتماعية ونهج النوع الاجتماعي التحويلي، بما في ذلك الوعي العام:** خصصت المنظمات الدولية الموارد من خلال تقديم المساعدة النقدية ومسلتزمات النظافة الشخصية والكرامة. ومع ذلك، يجب على الحكومة اللبنانية أن تتصدى مسبقاً للأعراف الاجتماعية والثقافية التي تؤثر سلباً في النساء والفتيات والأشخاص غير المطابقين للنوع الاجتماعي النمطي، مثلاً في الوصول إلى احتياجات الصحة الجنسية والإنجابية والرعاية المجانية. يجب بذل هذه الجهود بطريقة مستدامة وطويلة الأجل من خلال برامج توعوية عامة وتوعية الأطراف المعنية الرئيسية بالنوع الاجتماعي و من خلال إجراء تغييرات على السياسات.

2.8 **نهج شامل ومنسق ومسؤول:** يجب مراقبة الفعالية في تنفيذ خطط العمل الوطنية وتدخل المجتمع الدولي ووضعها في متناول الناس لإبداء تعليقاتهم. ومن شأن هذا أن يمكّن المجتمعات المستهدفة والأشخاص المتضررين من الإبلاغ عن الثغرات التي تعترى الخدمات وعن انتهاكات الحقوق. وبالإضافة إلى ذلك، قد تساهم التعليقات وآليات المساءلة في سدّ الفجوة في المعلومات والمعارف حول آثار وباء كورونا المستجد على مختلف المجتمعات.

# 3. التوصيات والأدلة

## 3.1 تمويل منظمات حقوق المرأة والمجتمع المدني:

من الضروري أن تقوم المنظمات المانحة بإدراج التحديات التي يطرحها وباء كورونا في عملها في مجال المساواة بين الجنسين. وبالتالي يتعين على الجهات المانحة زيادة التمويل من أجل تزويد منظمات المجتمع المدني، لا سيما منظمات حقوق المرأة، بالمرونة لتمكين من توسيع نطاق عملها والتهيؤ للتصدي للتحديات المحلية من منظور النوع الاجتماعي؛ على أن يكون التمويل مستداماً وطويل الأجل واستراتيجياً ومُنصباً نحو منظمات معنية بحقوق المرأة خارج بيروت ومنظمات صغيرة غير معروفة جداً من قبل المجتمع الدولي.

توصية إلى: المؤسسات متعددة الأطراف، الجهات المانحة، الحكومات الوطنية والمحلية، المنظمات غير الحكومية الدولية.

### الأدلة

أشار الأشخاص الذين تمت مقابلتهم إلى أن المنظمات المانحة تقدم مساعدة أساسية تتمحور حول التوعية بتأثير وباء كورونا. إلا أن ذلك أرجأ الحديث عن المساواة بين الجنسين. ومن الجدير بالذكر أن تدهور الوضع الاقتصادي وانفجار مرفأ بيروت دفعا منظمات المجتمع المدني إلى التركيز على الاستجابة الفورية لحالات الطوارئ غير الشاملة لمنظور النوع الاجتماعي. كما لاحظ الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أن المنظمات المحلية الكائنة خارج بيروت تسعى جاهدةً لتأمين التمويل. وقد أوصوا بإنشاء تمويل طويل الأجل ومستدام ومتساهل في متطلبات إعداد التقارير مع الأخذ في الاعتبار هيكلية المنظمات وقدراتها.

وكانت المنظمات في لبنان قد دعت الجهات الفاعلة الدولية إلى تمويل منظمات المجتمع المدني المتمحورة حول المرأة، لا سيما منظمات حقوق المرأة، بما أنها تقف في خط المواجهة في الاستجابة للحالات الإنسانية كمقدمي خدمات وقادات مجتمع ومدافعين شرسين وبناء سلام مهرة وقوى دافعة للتقدم باستمرار.

وبالإضافة إلى ذلك، تزاول النساء والفتيات العملات في القطاع غير الرسمي في المقام الأول أعمال تقديم الرعاية وهنّ الأكثر تضرراً من الوباء. إلا أن مواردهن الاقتصادية محدودة مما يعيق وصولهن إلى موارد الصحة الجسدية والنفسية الضرورية. لذلك يجب على الجهات الفاعلة الوطنية والدولية تخصيص الأموال وتوزيعها لتلبية تلك الاحتياجات الأساسية في الأماكن المأدنية والريفية في لبنان، لا سيما حيث تعيش المجتمعات المهمشة. وبالتالي إن أنجع وسيلة للقيام بذلك هي من خلال الشراكة مع المجتمع المدني ومنظمات حقوق المرأة. كما يعد التمويل الفوري بالغ الأهمية لتبقى النساء والفتيات على اطلاع بالمعلومات الأساسية المتعلقة بالوباء والتدابير المؤسسية المتوفرة لهن.

## 3.2 خطة عمل وطنية للخدمات الصحية المتعلقة بالنوع الاجتماعي

لا بدّ للخطط الوطنية الخاصة بالاستجابة لوباء كورونا من أن تأخذ في الحسبان احتياجات المجتمعات المهمشة وتخصص الموارد اللازمة لتأمين خدمات صحية تشمل الرعاية الصحية الأولية والفحوصات المجانية أو المدعومة لوباء كورونا وحقوق رعاية الصحة الجنسية والإنجابية. كما يجب على الحكومة والمجتمع الدولي بحث إمكانية نشر وحدات متنقلة لتلبية الاحتياجات على صعيد المجتمع، وتحديد احتياجات النساء والفتيات المهمشات. وبالتالي ينبغي لخطط العمل أن تعهد إلى الجهات المحلية ومنظمات حقوق المرأة ومنظمات المجتمع المدني المتمحورة حول المرأة بمهمة تحديد احتياجات المجتمع لإيجاد حلول مستدامة وذات طابع مؤسسي لمعالجة القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. ويجب أيضاً أن تشمل الخطة حقوق الصحة الجنسية والإنجابية والاحتياجات الأساسية للنساء والفتيات.

توصية إلى: المؤسسات متعددة الأطراف، الجهات المانحة، الحكومات الوطنية والمحلية، المنظمات غير الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني.

أفاد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم بأن عاملات المنازل الأجنبية واللاجئات والمسنات والأرامل من النساء والنساء اللواتي لديهن أطفال والأشخاص غير المطابقين للنوع الاجتماعي النمطي هم الأكثر تضرراً من وباء كورونا. ومع ذلك فهم يفتقرون إلى الموارد المالية للوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية وفحوصات كورونا. كما تفتقر اللاجئات السوريات من نساء وفتيات وعاملات المنازل الأجنبية والمسنات والأشخاص غير المطابقين للنوع الاجتماعي النمطي إلى القدرة على التنقل للوصول إلى الدعم الطبي.

أفاد أيضاً الأشخاص الذين تمت مقابلتهم بأن الطاقم التمريضي الذي يتألف بمعظمه من النساء كان معرضاً بشدة لخطر الفيروس. كما كانوا يعملون لساعات طويلة في ظروف خطيرة. ولذلك يجب على الحكومة الوطنية منح الأولوية لسلامة وصحة العاملين الأساسيين الذين يؤدون مهاماً إضافية في مجال تقديم الرعاية، لا سيما للأشخاص الضعفاء.

وقد يؤدي تهميش الاحتياجات الجنسية والإنجابية للنساء والفتيات إلى مضاعفات خطيرة على حياتهن. وفي هذا الإطار، أوصت منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك فريق العمل المشترك بين الوكالات المعني بالصحة الإنجابية في الأزمات، بتنفيذ مجموعة الخدمات الأولية الدنيا للصحة الإنجابية في حالات الطوارئ تنفيذاً كاملاً. وبالتالي يتعين على الحكومة الوطنية والجهات الفاعلة الدولية تقديم تمويل مستدام لضمان تلبية مثل هذه الخدمات والاحتياجات الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب توعية الجهات الفاعلة ذات الصلة ومقدمي الخدمات بالاحتياجات الخاصة بالمجتمع.

### 3.3 مشاركة هادفة للنساء والفتيات

يُعدّ تمثيل النساء والفتيات، لا سيما أولئك المنتميات إلى مجتمعات مهمشة، أمراً بالغ الأهمية لتحديد احتياجات المجتمع وطرح منظور النوع الاجتماعي عند إعداد خطط العمل والحملات، تحديداً أثناء الاستجابة للأوبئة والأزمات. ويجب على المجتمع الدولي والمنظمات المانحة الضغط من أجل إدماج هادف للنساء والفتيات في تقييم العمل الإنساني والتخطيط له وتنفيذه. ولا بدّ من تمثيل المرأة في عمليات التشاور وأدوار صنع القرار وحملات التوعية مع الجهات الفاعلة الوطنية والدولية والمحلية.

توصية إلى: المؤسسات متعددة الأطراف، الجهات المانحة، الحكومات الوطنية والمحلية، المنظمات غير الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني.

أشار الأشخاص الذين تمت مقابلتهم إلى غياب النساء والفتيات والأشخاص مغايري الهوية الجنسية عن مناصب وعمليات صنع القرارات، الأمر الذي يؤدي إلى اتخاذ تدابير غير مراعية للنوع الاجتماعي تهمل احتياجاتهن. ورأوا أن الأعمال الرامية إلى دمج المرأة في عمليات القيادة توقفت تماماً خلال فترة تفشي الوباء. فمن شأن إدماج الأشخاص المتماثلين للمجموعة المستهدفة من السياسات والبرامج أن يساعد في صنع سياسات فعالة والارتقاء بمستوى التنفيذ بما يلي حقوق هذه المجموعات واحتياجاتها وخبراتها. وعلى سبيل المثال، سلط الأشخاص الذين تمت مقابلتهم الضوء على عدم تمثيل العاملات الأجنبية واللاجئات في مناصب صنع القرارات لدى الجهات الفاعلة المحلية بالرغم من أنهن نجحن بتنظيم أنفسهن ضمن مجتمعاتهن.

وأشارت منظمات حقوق المرأة إلى غياب التمثيل النسائي عن أدوار وعمليات صنع القرارات. وأوصت بأنه يمكن لعمليات صنع القرارات أن تكون أكثر شمولاً للنوع الاجتماعي، وذلك من خلال عقد اجتماعات محلية بلغات محلية والحرص على إطلاع منظمات المجتمع المدني على الاجتماعات عبر تعميم معلومات رئيسية على شبكات منظمات المجتمع المدني المترابطة جيداً على صعيد المجتمع. كما يجدر بالتمثيل أن يشمل أفراداً من مجتمع الميم ولاجئات ومراهقات وعاملات أجنبيات وأشخاصاً من ذوي الإعاقة.

### 3.4 منع العنف القائم على النوع الاجتماعي والحماية منه والاستجابة له

يجب على الحكومة اللبنانية تعزيز تدابير الاستجابة المؤسسية لمنع العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي وحماية المجتمعات المهمشة والاستجابة بصورة فعالة. كما يجب أن تشمل إجراءات المستجيبين الأوائل توفير الدعم النفسي والاجتماعي والمأوى والأماكن الآمنة والخطوط الساخنة لضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي والناجين منه. ويتعين أيضاً على الحكومة اللبنانية التنسيق مع المنظمات المحلية لتشكيل فرق دعم للناجين. والأهم من ذلك، يجدر بالتدابير المتعلقة بالعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي أن تشمل النساء والفتيات في المجتمعات المتضررة. كما يجب ضمان استمرارية عمل آليات العدالة خلال حالات الطوارئ لتمكين الضحايا والناجين من الإبلاغ عن حوادث العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

يجب على المجتمع الدولي الضغط لكي تنشئ الحكومة خدمات إلكترونية آمنة للإبلاغ عن حوادث العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي حيث يمكن الإبلاغ عن أي حالة من حالات العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي إلى السلطات المعنية.

توصية إلى: المؤسسات متعددة الأطراف، الجهات المانحة، الحكومات الوطنية والمحلية، المنظمات غير الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني.

### الأدلة

أشار المشاركون إلى ارتفاع عدد حالات العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي المبلغ عنها لقوى الأمن الداخلي خلال فترة الوباء. فقد أدت الهيمنة العسكرية جزاءً التعبئة العامة أيضاً إلى انعدام الأمن في أوساط النساء والفتيات ومجتمعات الأشخاص مغايري الهوية الجنسية بسبب ازدياد حوادث التحرش الجنسي في الأماكن العامة. ويعجز الضحايا والناجون عن الإبلاغ عن الحوادث إلى آليات العدالة لأن الجناة هم في الغالب من أفراد الجيش. كما أن أفراد مجتمع الأشخاص مغايري الهوية الجنسية أكثر عرضة للاعتقال والاستجواب نتيجة الوجود المتزايد لعناصر الجيش في الشوارع الذين يقومون بشكل روتيني بالتحقق من بطاقات الهوية.

إلى ذلك، تدعم منظمات المجتمع المدني الناجين من العنف من خلال إنشاء مآوٍ تعمل كأماكن آمنة. وكانت عاملات المنازل الأجنبية واللاجئات السوريات أكثر عرضة للعنف بعد تفشي الوباء بما أنهن يمضين وقتاً أطول في الحجر مع أصحاب عملهن. وبالتالي سيكون إنشاء فرق دعم للمجتمعات المهمشة بمثابة مسارات إحالة للناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي الذين قد لا يلمون تماماً بأساليب الوصول إلى آليات العدالة والدعم النفسي والاجتماعي.

وفي هذا الإطار، أفاد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم بأن عاملات المنازل الأجنبية حُرمن من أجورهن وتعرضن لإساءات جسدية أو معنوية أو جنسية، وفي بعض الحالات تخلى أصحاب العمل عنهن. ولكن لا يتم الإبلاغ عن هذه الحالات وهي غير موثقة لأن الناجيات يفتقرن إلى الموارد والقدرة على التنقل للوصول إلى خدمات الدولة. وقد أوصى الأشخاص الذين تمت مقابلتهم بإلغاء نظام الكفالة<sup>1</sup> لمعالجة القضايا المتعددة المتعلقة بعاملات المنازل الأجنبية. وأوضحوا أيضاً أن أفراد مجتمع الميم، لا سيما مجتمع الأشخاص مغايري الهوية الجنسية، لا يمكنهم الوصول إلى الخدمات الأساسية لأنهم يكتفون مع عائلاتهم.

<sup>1</sup> نظام "الكفالة" هو النظام الذي يتم بموجبه توظيف عاملات المنازل الأجنبية في لبنان. يستثنى نظام الكفالة عاملات المنازل الأجنبية من قانون العمل اللبناني. وفي المقابل، تصبح إقامتهم القانونية مرتبطة بعلاقتهم التعاقدية مع صاحب العمل (أو الكفيل). وموجب هذا النظام، لا يمكن لعاملات المنازل الأجنبية دخول البلاد أو تغيير الوظيفة أو مغادرة البلاد من دون موافقة الكفيل. ويقوم الكفلاء إجمالاً بتصدير جواز سفر العاملة الأجنبية ووثائقها ويتحكم بها. تفقد العاملات الأجنبية وضعهن كمهاجرات إذا انتهت علاقة العمل، الأمر الذي يعرضهن لخطر الاحتجاز والترحيل. يؤدي هذا الإطار من التحكم المفرط والقوة غير المتكافئة إلى خلق بيئة مهينة لانتهاكات حقوق الإنسان وأشكال متعددة من الإساءة، بما في ذلك الإساءات الجسدية والجنسية والنفسية.

### 3.5 معلومات ضرورية عن وباء كورونا المستجد والمجتمعات المهمشة والوصول إلى التكنولوجيا

يجب على الحكومة اللبنانية اتخاذ الخطوات التالية لضمان حصول المجتمعات المهمشة على معلومات ضرورية بشأن وباء كورونا المستجد والأوضاع الصحية المستقبلية وحالات أخرى طارئة:

- 1) نشر معلومات ضرورية بشأن وباء كورونا المستجد ومرافق الفحص والوصول إلى العدالة والخدمات الأساسية من خلال بيانات مؤكدة على منصات وسائل التواصل الاجتماعي؛
  - 2) تجهيز منظمات المجتمع المدني الشعبية لنشر معلومات من منظور النوع الاجتماعي للمجتمعات المهمشة حول الوصول إلى الخدمات الصحية والعدالة؛
  - 3) اتخاذ التدابير المناسبة لمنع نشر معلومات مضللة ومساءلة الأشخاص الذين ينشرون معلومات مضللة؛
  - 4) على المجتمع الدولي ومنظمات المجتمع المدني التعاون مع الحكومة اللبنانية وتزويدها بالدعم التقني والضغط من أجل إعداد المعلومات الضرورية ونشرها بشكل نماذج تحت عنوان «اعرف حقوقك»؛
  - 5) على الحكومة اللبنانية أيضاً ضمان توفير خدمات إنترنت جيدة بأسعار معقولة لجميع المجتمعات ليتمكنوا من الوصول إلى الخدمات الأساسية.
- توصية إلى: المؤسسات متعددة الأطراف، الجهات المانحة، الحكومات الوطنية والمحلية، المنظمات غير الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني.

### الأدلة

كان معظم الأشخاص الذين تمت مقابلتهم غافلين عن الأوبئة فيما مضى بسبب نقص المعلومات ووصمة العار المرتبطة ببعض الحالات الصحية مثل فيروس نقص المناعة البشرية. إلا أن هذا لا يتسبب في نقص المعلومات حول الفيروس فحسب، بل يدفع أيضاً إلى انتشار المعلومات الخاطئة. فعلى سبيل المثال، أفاد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم بأنه غالباً ما يُنظر إلى اللاجئين السوريين على أنهم مصابون بوباء كورونا، ما يعني أنهم يواجهون تمييزاً إضافياً. يزيد هذا من المخاطر التي تواجهها أصلاً المجتمعات الضعيفة. وتنتشر هذه المعلومات غير الدقيقة على نطاق واسع على وسائل التواصل الاجتماعي، علماً أنها تلحق أضراراً بالغة بالمجتمعات والأفراد المستهدفين وكذلك بالمحاولات الرامية إلى الحد من انتشار الفيروس.

هذا وقد أدت الأعراف الاجتماعية أيضاً إلى تفاقم التحديات التي تواجهها النساء والفتيات في الوصول إلى التكنولوجيا وفي الإساءة الإلكترونية. فقد ساهمت الأعراف الاجتماعية في تقليل فرص النساء والفتيات في تعلم كيفية تصفح الخدمات الإلكترونية بسبب التكلفة ولأن الوصول إلى التكنولوجيا لا يحظى بالأولوية على مستوى الأسرة. أما الإساءة الإلكترونية فقد ازدادت بشكل كبير، ما أثر بشكل متفاوت على النساء والفتيات إذ يتعرضن للتهديد والتشهير. كما تواجه النساء والفتيات قيوداً مالية للوصول إلى خدمة إنترنت عالية الجودة. ولذلك يجب أن تتحلى الحكومة اللبنانية بالإرادة السياسية لضمان حصول كافة المجتمعات على الخدمات الأساسية، بما في ذلك الاتصال الثابت بالإنترنت الذي يعد أمراً ضرورياً خلال فترة الوباء.

وفي الإطار نفسه، تستخدم منظمات حقوق المرأة، منها "المنظمة الإنسانية للمرأة الفلسطينية (PWHO)" ومنظمة "النساء الآن من أجل التنمية"، منصات وسائل التواصل الاجتماعي الافتراضية لسد فجوة المعلومات في أوساط المجتمعات الأكثر ضعفاً. فتستخدم منظمة "PWHO" منصات وسائل تواصل اجتماعي افتراضية للوصول إلى الأشخاص الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين وتزويدهم بالمعلومات الضرورية حول وباء كورونا. كما تقوم المنظمات الشعبية بطرق كل الأبواب وزيارة كافة المساكن لضمان حصول المجتمعات المهمشة على المعلومات الصحية في الوقت المناسب ومستلزمات النظافة وفحوصات درجة الحرارة لمراقبة أعراض وباء كورونا. كما حولت منظمة "نساء الآن من أجل التنمية" خدمات التمكين والحماية إلى برامج افتراضية، تناولت فيها أيضاً آثار الوباء على الصحة النفسية. يجب دعم هذه المنظمات لضمان استمراريتها في تأدية عملها الأساسي والفعال.

يجب على المجتمع الدولي الضغط من أجل سياسات وقائية تحمي حقوق النساء والفتيات ومجتمع الميم. ويجب على الحكومة اللبنانية تخصيص الموارد لتحسين الوصول إلى العدالة للمجتمعات المهمشة، بما في ذلك العاملات الأجنبيات واللاجئات. ويجدر بقوانين الطوارئ وصنع السياسات أن تشمل على منظور النوع الاجتماعي وأن تحمي النساء والفتيات من إساءة المعاملة والاستغلال في المنزل وفي مكان العمل. كما يجب اتخاذ تدابير لتأمين حقوق العاملات غير الرسميات وحمايتهن من السياسات التمييزية وإلغاء نظام الكفالة.

توصية إلى: المؤسسات متعددة الأطراف، الحكومات الوطنية والمحلية، المنظمات غير الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني.

#### الأدلة

سلط الأشخاص الذين تمت مقابلتهم الضوء على ضرورة أن يقوم المجتمع الدولي بالضغط من أجل صنع سياسات شاملة للنوع الاجتماعي تأخذ بعين الاعتبار احتياجات المجتمعات المهمشة، بما في ذلك العاملات غير الرسميات وعاملات المنازل الأجنبيات. لا تتوفر في لبنان تشريعات ملائمة تحمي بما يكفي الحق في حياة كريمة وحقوق العمل للعاملات غير الرسميات وعاملات المنازل الأجنبيات. وأوضح الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أن الافتقار إلى تشريعات وسياسات حماية تشمل النساء غير اللبنانيات يضع اللاجئات السوريات على الهامش ويعيق وصولهن إلى العدالة. هذا وقد أدت تدابير التعبئة العامة إلى انعدام السبل أمام الناجيات من إساءة المعاملة والعنف للوصول إلى آليات العدالة.

وأشار الأشخاص الذين تمت مقابلتهم إلى أن النساء العاملات في القطاع غير الرسمي تأثرن بشدة إذ فقدن عملهن ولم يحظين بأي نوع من الحماية. وأوصوا بالتالي بأن تعمل الحكومة اللبنانية مع أصحاب العمل الحاليين ليضعوا سياسات حماية للنساء، لا سيما في القطاعات غير الرسمية، لضمان توفر سياسات وإجراءات توظيف واستبقاء وترقية غير تمييزية.

وفي هذا الإطار، أفادت منظمة "المساواة الآن" بوجود أدلة مماثلة لتلك التي قدمها الأشخاص الذين تمت مقابلتهم في ما يتعلق بتدهور ظروف المعيشة والعمل لعاملات المنازل الأجنبيات. وأوصت المنظمة المسؤولين في الحكومة اللبنانية بإدخال تدابير حماية جديدة للعمال لحماية حقوق عاملات المنازل الأجنبيات تمثل للمعايير الدولية لحقوق الإنسان والعمل. وينسجم هذا مع توصية منظمة "الحركة القانونية العالمية" بتعديل قانون العمل اللبناني لتوفير الحماية لعاملات المنازل الأجنبيات، بما في ذلك الحقوق القانونية في الحد الأدنى للأجور والإجازة السنوية وساعات العمل والضمان الاجتماعي.

وقال الأشخاص الذين تمت مقابلتهم إن أفراد مجتمع الميم معرضون أيضاً للخطر بسبب زيادة الهيمنة العسكرية. فقيام الشرطة المسلحة بشكل روتيني بالتحقق من بطاقات الهوية في الشوارع يزيد من خطر الاستجواب والملاحقة القضائية، ما يؤثر بالتالي على فرصهم في العمل والتوظيف.

### 3.7 تغيير المعايير الاجتماعية ونهج النوع الاجتماعي التحويلي، بما في ذلك الوعي العام

خصصت المنظمات الدولية الموارد من خلال تقديم المساعدة النقدية ومسلتزمات النظافة الشخصية والكرامة. ومع ذلك، يجب على الحكومة اللبنانية أن تتصدى مسبقاً للأعراف الاجتماعية والثقافية التي تؤثر سلباً في النساء والفتيات والأشخاص غير المطابقين للنوع الاجتماعي النمطي، مثلاً في الوصول إلى احتياجات الصحة الجنسية والإنجابية والرعاية المجانية. يجب بذل هذه الجهود بطريقة مستدامة وطويلة الأجل من خلال برامج توعوية عامة وتوعية الأطراف المعنية الرئيسية بالنوع الاجتماعي و من خلال إجراء تغييرات على السياسات.

توصية إلى: المؤسسات متعددة الأطراف، الجهات المانحة، الحكومات الوطنية والمحلية، المنظمات غير الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني.

#### الأدلة

أشار الأشخاص الذين تمت مقابلتهم إلى أن التفاوت بين الجنسين والأعراف القائمة قد ازدادت ترسخاً خلال الوباء لجهة دور النساء والفتيات في الأسرة ومهمة تقديم الرعاية والتعرض للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي وانعدام الوصول إلى الخدمات الصحية. وأضافوا أن الأعراف ووصمة العار والقيود المالية منعت النساء من السعي إلى الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك وسائل منع الحمل. ووفق ما ورد في استطلاع أجرته منظمة "الخطة الدولية" (Plan International)، أفادت غالبية الفتيات المراهقات بأنهن لا يستطعن الوصول شخصياً إلى منتجات الدورة الشهرية و/أو الموارد المالية لشراء منتجات الدورة الشهرية. كما ذكر الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أن خدمات الصحة الجنسية والإنجابية لم تكن متوفرة لمجتمع الميم سوى في بيروت.

وتزداد التفاوتات ترسخاً بسبب آثار الانهيار الاقتصادي وانفجار ميناء بيروت والتعبئة العامة، الأمر الذي يعزز المعايير الخاصة بالنوع الاجتماعي. وقد لاحظ الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أن ذلك أدى إلى فقدان العمل والاعتماد مالياً على الزوج وإلى مسؤوليات إضافية تتعلق بتعليم أطفالهن. ولكن يختلف التأثير باختلاف الوضع الاجتماعي والاقتصادي، ففي حالة عاملات المنازل الأجنبية، توقف أصحاب العمل عن دفع الأجور لهن، وفي بعض الحالات، تخلوا عنهن. وبالنتيجة أصبحت بعض المعايير الاجتماعية أكثر رسوخاً.

وأشار الأشخاص الذين تمت مقابلتهم إلى أن التفاوتات القائمة بين الجنسين ازدادت تجذراً في فترة إغلاق البلاد. وقد أدى ذلك إلى زيادة التوقعات بشأن أدوار النساء والفتيات في الأسرة ومهام تقديم الرعاية. ورأى الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أن وضع النساء والفتيات يزداد سوءاً يوماً بعد يوم. وأوصوا بالتالي بضرورة بثّ الوعي في أوساط الجهات الفاعلة المحلية والأطراف المعنية بالمشاكل الناشئة عن اللامساواة بين الجنسين وتأثير وباء كورونا.

يجب مراقبة الفعالية في تنفيذ خطط العمل الوطنية وتدخل المجتمع الدولي ووضعها في متناول الناس لإبداء تعليقاتهم. ومن شأن هذا أن يمكّن المجتمعات المستهدفة والأشخاص المتضررين من الإبلاغ عن الثغرات التي تعترى الخدمات وعن انتهاكات الحقوق. وبالإضافة إلى ذلك، قد تساهم التعليقات وآليات المساءلة في سدّ الفجوة في المعلومات والمعارف حول آثار وباء كورونا المستجد على مختلف المجتمعات.

توصية إلى: المؤسسات متعددة الأطراف، الجهات المانحة، الحكومات الوطنية والمحلية، المنظمات غير الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني.

### الأدلة

يلزم توفير تقييمات مستمرة وشاملة، يتم بناءً عليها تطوير خطط الاستجابة، للمجتمع الدولي والحكومة لإعطاء الأولوية للخدمات الأساسية بما يتوافق مع التركيبة السكانية المختلفة مع الأخذ في الاعتبار النوع الاجتماعي. وإلى جانب ذلك، تضمن آليات استقاء الآراء أيضاً حصول المساءلة وتشكل منصة لتقييم ما إذا كان يتم تلبية احتياجات المجتمع، وقياس الثغرات، والتحقق من فعالية خطط العمل الوطنية والخدمات الإنسانية. وهذا من شأنه أيضاً أن يساعد المنظمات الشعبية ومنظمات المناصرة في التواصل مع المنظمات المانحة للحصول على تمويل يصل إلى المجتمع.

وأشار الأشخاص الذين تمت مقابلتهم إلى وجود فجوة في المعلومات الخاصة بتأثير وباء كورونا، لا سيما في ما يتعلق بالنساء والفتيات المثقلات بأعمال تقديم الرعاية والضحايا والناجيات من العنف المنزلي. وأضافوا أن المجتمع الدولي ساهم في زيادة الوعي بشأن آثار وباء كورونا على النوع الاجتماعي. ومع ذلك، فقد أدى غياب مشاركة النساء والفتيات عن صنع السياسات إلى خلق فجوة في المعلومات.

ومن هنا تبرز الحاجة الملحة إلى جمع بيانات مفصلة على أساس العمر والجنس والوضع الوظيفي ومسؤوليات تقديم الرعاية لتقييم تأثير الوباء المقترن بالأزمة الاقتصادية الوطنية وانفجار بيروت. يجدر بهذه التقييمات أن تشمل تجارب الفئات المهمشة من أجل التحقق من خطط الاستجابة المناسبة لتلبية احتياجات السكان. من شأن التقييمات الفعالة للسياسات الحكومية الحالية والقادمة ولأعمال الإغاثة التي تجريها منظمات المجتمع المدني أن توفر المزيد من الأدلة لجعل خطط الاستجابة أكثر شمولاً.

## 4. الشركاء

الحركة القانونية العالمية (LAW) هي منظمة مستقلة غير ربحية تتكون من شبكة ومجمع من المحامين والمستشارين البارزين في مجال حقوق الإنسان. تقدم LAW مساعدة قانونية مبتكرة للأشخاص الأقل تمثيلاً في المناطق الهشة والمتضررة بالصراع. تقف LAW في خط المواجهة في الحرب للقضاء على اللامساواة بين الجنسين والعنف ضد النساء والفتيات في لبنان، مقدمة المساعدة القانونية والتمثيل القانوني والتوعية لآلاف النساء والفتيات المستضعفات.

أبعاد - مركز الموارد للمساواة بين الجنسين هي منظمة معتمدة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة تهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين بوصفها شرطاً أساسياً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتتألف من ناشطين ومحامين واستشاريين واختصاصيين اجتماعيين وباحثين. تشكل "أبعاد" جهة فاعلة رائدة في مجال المساواة بين الجنسين في المنطقة، ولذلك تتخذها الكيانات المحلية والإقليمية والدولية التي تعزز المساواة بين الجنسين وبناء السلام والتنمية المستدامة كمرجع وشريك موثوق به.

حركة النوع الاجتماعي من أجل السلام والأمن (GAPS) هي شبكة المجتمع المدني البريطانية للمرأة والسلام والأمن. تنتسب منظماتنا إلى المنظمات غير الحكومية المعنية بمجالات التنمية وحقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية وبناء السلام. تأسست منظماتنا بهدف تعزيز أجندة المرأة والسلام والأمن، بما في ذلك قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم 1325. تشجع GAPS حكومة المملكة المتحدة على تنفيذ التزاماتها الدولية تجاه النساء والفتيات في مناطق النزاع في جميع أنحاء العالم وتخضعها للمساءلة في هذا الصدد.

هذا تقرير مستقل أُعدّ بتكليف وتمويل من وزارة الخارجية والكونغرس والتنمية. ويجدر بالذكر أن هذه المادة ممولة من "المعونة المقدمة من المملكة المتحدة" عن طريق الحكومة البريطانية، إلا أن الآراء المطروحة لا تعبر بالضرورة عن سياسات حكومة المملكة المتحدة.

Funded by:



HM Government

**gaps** [ ]  
uk  
gender action for peace and security

**LAW**  
Legal Action Worldwide

**أبعاد**  
ab'ūd

Anti-Racism Movement, The Impact Of The Economic Crisis And Coronavirus Lockdown on Migrant Workers, [The Impact of the Economic Crisis and Coronavirus Lockdown on Migrant Workers | Anti-Racism Movement - Lebanon \(armlebanon.org\)](#), April 26, 2020

Daraj, The Gendered Impact of COVID-19 in Lebanon, <https://daraj.com/en/42550/>, March 26, 2020

Equality Now, COVID-19 Conversations: Women migrant workers in Lebanon abused and abandoned by the Kafala system, [https://www.equalitynow.org/covid\\_kafala\\_system](https://www.equalitynow.org/covid_kafala_system), August 14, 2020

Euromesco, The Socioeconomic Impact of COVID-19 on Lebanon: A Crisis within Crises, <https://www.euromesco.net/publication/the-socioeconomic-impact-of-covid-19-on-lebanon-a-crisis-within-crisis/>, June 2020

France 24, Lebanon's economic crisis: Access to women's healthcare under threat, <https://www.france24.com/en/middle-east/20201009-lebanon-s-economic-crisis-access-to-women-s-healthcare-under-threat>, October 9, 2020

Inter-Agency Working Group on Reproductive Health in Crises, Minimum Initial Service Package (MISP) Resources, <https://iawg.net/resources/minimum-initial-service-package-misp-resources>

International Alert, COVID-19: Seven trends that will shape peacebuilding in Lebanon, <https://www.international-alert.org/ru/blogs/covid-19-7-trends-will-shape-peacebuilding-lebanon>, April 9, 2020

Legal Action Worldwide, The Kafala system in Lebanon: How can we obtain dignity and rights for domestic migrant workers?, <http://www.legalactionworldwide.org/wp-content/uploads/2020/10/MDWs-Policy-Brief-1.pdf>, October 2020

Plan International, COVID-19: Girls in Lebanon left struggling for food, sanitary pads, <https://plan-international.org/news/2020-04-28-covid-19-girls-lebanon-left-struggling>, April 28, 2020

UN Economic and Social Commission for Western Asia, ESCWA warns: more than half of Lebanon's population trapped in poverty, <https://www.unescwa.org/news/Lebanon-poverty-2020>, August 19, 2020

UNICEF Middle East and North Africa Regional Office in collaboration with the International Center for Research on Women (ICRW), Child Marriage in the Middle East and North Africa – Lebanon Country Brief, <https://www.unicef.org/mena/media/1806/file/MENA-CMReport-LebanonBrief.pdf%20.pdf>, 2017

---

UN News, Lebanon 'fast spiralling out of control' leaving many destitute and facing starvation, warns Bachelet, <https://news.un.org/en/story/2020/07/1068141>, July 10, 2020

UN Women, CARE, UN ESCWA, ABAAD, UNFPA, Rapid Gender Analysis of the August 2020 Beirut Port Explosion: An Intersectional Examination, [https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Rapid%20Gender%20Analysis\\_August%202020%20Beirut%20Port%20Explosion\\_October2020.pdf](https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Rapid%20Gender%20Analysis_August%202020%20Beirut%20Port%20Explosion_October2020.pdf), October 2020

UN Women, Emerging Gender Analysis: Gender Findings from the Multi-Partner Multi-Sectoral Needs Assessment (MSNA) of the Beirut Explosion, <https://www2.unwomen.org/media/field%20office%20arab%20states/attachments/publications/2020/08/emerging%20gender%20analysis%20msna%20final%20design%20278.pdf?la=en&vs=4942>, August 22, 2020

UN Women, Two months on, Beirut's elderly women are still reeling from the blast, <https://arabstates.unwomen.org/en/news/stories/2020/10/feature-beirut-elderly-women-reeling-from-the-blast>, October 26, 2020

UN Women, UN Women and partners provide immediate relief to women and girls impacted by the Beirut blasts, <https://www.unwomen.org/en/news/stories/2020/8/news-un-women-and-partners-provide-relief-after-beirut-blasts>, August 13, 2020

Women Deliver, A Crisis Within a Crisis: Grassroots Feminist Organizations Press On During COVID-19 in Lebanon, <https://womendeliver.org/2020/a-crisis-within-a-crisis-grassroots-feminist-organizations-press-on-during-covid-19-in-lebanon/>

Women Deliver, Policy Recommendations for Humanitarian Response: In Lebanon & Beyond, Women-Focused Civil Society Organizations Must Be Supported, <https://womendeliver.org/2020/policy-recommendations-for-humanitarian-response/>, August 6, 2020

World Economic Forum, Global Gender Gap Report 2020, [http://www3.weforum.org/docs/WEF\\_GGGR\\_2020.pdf](http://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2020.pdf)

World Food Programme, Assessing the Impact of the Economic and COVID-19 Crises in Lebanon, <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/WFP-0000116784.pdf>, June 2020